

دفتر شروط
خاص بمشروع:

أشغال : ترميم ثانوية الطيبة الرسمية
قضاء مرجعيون

(مناقصة عمومية على أساس تقديم أسعار)

ملخص عن الصفة

الجهة الشاربة	: مجلس الجنوب.
إسم المشروع	: ترميم ثانوية الطيبة الرسمية قضاء مرجعيون
طريقة التلزيم	: مناقصة عمومية على أساس تقديم أسعار.
ضمان العرض	: <u>420.000.000/ل.ل.</u>
ضمان حسن التنفيذ	: فقط: اربعمائة وعشرون مليون ليرة لبنانية لا غير.
مهلة التنفيذ	: عشرة بالمانة من قيمة الإلتزام.
قيمة غرامة التأخير	: ثلثة اشهر
مدة صلاحية العرض	: /ثمانية ملايين / ل.ل عن كل يوم تأخير.
عملة العقد	: الليرة اللبنانية.
سعر	: الملف اثنا عشر مليون
:	
الإرساء	: على السعر الأدنى من العارضين المقبولين.
مكان تقديم العروض	: مصلحة الديوان في مجلس الجنوب - بئر حسن - نزلة السلطان إبراهيم.

الجزء الأول

تعريفات:

إن العبارات أو الكلمات التالية حيّثما وردت في مستندات الإلتزام تعني ما هو مبين أدناه ما لم يدل السياق على غير ذلك.

"المجلس" أو "الإدارة" : مجلس الجنوب "الجهة الشارية"

"المهندس" : ممثل مجلس الجنوب المكلّف بالإشراف على المشروع والمعين

من قبل "المجلس".

"المتعهد" : العارض الذي رسا عليه إلتزام الأشغال.

"موافقة" أو "يوافق" : الموافقة الخطية من "المجلس" أو من يمثله.

"الأشغال" : كافة الأشغال موضوع الإلتزام.

"شهر" : تعني شهراً ميلادياً.

"يوم" : يوم عمل.

الفصل الأول

المادة 1-1: موضوع الإلتزام

يُجري مجلس الجنوب وفقاً لأحكام قانون الشراء العام وبطريقة الطرف المختوم مناقصة عمومية لتلزيم اشغال: ترميم ثانوية الطيبة الرسمية قضاء مرجعيون وفق دفتر الشروط هذا ومرفقاته التي تعتبر كلها جزءاً لا يتجزأ منه.

1. تتم الدعوة إلى هذا التلزيم عبر الإعلان على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس الجنوب.

المادة 1-2: الوثائق العائدة للإلتزام

إن الوثائق المرفقة بدفتر الشروط الخاص هذا تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإلتزام، وهي:

1. الكشف التخميني
2. لائحة الأسعار والمواصفات.

المادة 1-3: الإطلاع على دفتر الشروط

يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه من (مجلس الجنوب - بئر حسن) بعد دفع البدل المالي المذكور وقد حدد مبلغ 12.000.000 / ل.ل / اثنا عشر مليون ل.ل فقط لا غير ثمناً لهذا الملف على أن يسدد إلى صندوق مجلس الجنوب لقاء إيصال، كما ينشر دفتر الشروط هذا على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة 1-4: الرجوع إلى النصوص العامة

تطبق على هذا الإلتزام أحكام قانون الشراء العام وأنظمة مجلس الجنوب المرعية الاجراء.

الفصل الثاني

تقديم العروض

المادة 2-1: طريقة التلزيم

يُجري التلزيم بطريقة مناقصة عمومية على أساس تقديم أسعار.

المادة 2-2: درس مستندات الإلتزام ومعاينة موقع العمل

يتوجب على كل عارض يرغب في الإشتراك بهذه الصفة أن يدرس بدقة مستندات الإلتزام ويعاين موقع العمل ليطلع على الحالة الراهنة من جميع الوجوه سواء من حيث طبيعة الأشغال ونوعها وكمياتها أو من حيث مصادر المواد والتجهيزات المطلوب تقديمها وطريقة التوريد والتنفيذ.

يعتبر تقديم العرض تسلیماً صریحاً من قبل المتعهد بأنه إطلع على مستندات الإلتزام وعاين موقع العمل وأصبح يلم تمام الإلمام بظروف العمل وطبيعة الأشغال وأن العرض المقدم منه

قد أخذ جميع الأمور بعين الاعتبار كما وأنه يملك الإمكانيات والمقدرة الازمة لتنفيذ الأشغال على أكمل وجه.

المادة 2-3:العارضون المقبولون

إن العارضين المسموح لهم الإشتراك في هذه الصفة هم الذين يستوفون الشروط المحددة والتي عليهم تقديم مستنداتها في الغلاف الأول في هذه المناقصة على أن يكونوا قد نفذوا مشاريع مماثلة لمدة عشر سنوات على الأقل .

وعلى العارض إما أن يكون مهندسا" مدنيا" لديه خبرة لا تقل عن عشر سنوات ، او يعمل لدى العارض مهندسا" مدنيا"لديه خبرة أيضا" لا تقل عن عشر سنوات يكون مدير ا" للمشروع موضوع المناقصة .

المادة 2-4:العارضون الشركاء

على العارضين الذين يتقدمون لهذا الإلتزام بصفة شركاء أن يكون كل منهم يستوفي الشروط المحددة وأن يقدموا مع عرضهم عقد الشراكة القانوني مسجلاً لدى كاتب العدل يصرحون فيه أنهم متكافلون ومتضامنون بكمال المسؤوليات العائدة لتنفيذ الإلتزام. وتعتبر كل وثيقة يوقعها أحد الشركاء بعد رسم الإلتزام موقعة من جميع الشركاء فيما يعود لتنفيذ هذا الإلتزام.

المادة 2-5:تقديم العروض

على العارضين الذين تتوفر فيهم الشروط الواردة في المادة 2-3 من دفتر الشروط هذا والراغبين في الإشتراك بالمناقصة أن يستحصلوا على نسخة كاملة عن هذا الملف مرفقا بمسك التصريح والتعهد .

تقديم العروض وفقاً للتفصيل التالي:

1- يوضع العرض في غلافين ؛ ويكتب على كل منهما موضوع الالتزام وتاريخ جلسة التلزيم واسم العارض وختمه على ان يذكر على الغلاف الأول " المستندات الإدارية والفنية " ، وعلى الغلاف الثاني " بيان الأسعار " .

2- يوضع الغلافان المذكوران أعلاه ضمن غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من قلم مجلس الجنوب ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع المناقصة والتاريخ المحدد لجلسة التلزيم دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفتة أو عنوانه وذلك تحت طائلة رفض العرض .

3- ترسل العروض بالبريد العام او الخاص المغفل او باليد مباشرة الى مجلس الجنوب - بئر حسن وذلك قبل الساعة العاشرة من يوم جلسة التلزيم ولا يعتد بالي عرض يصل او يقدم بعد انتهاء مهلة تقديم العروض .

يرفض كل عرض يشتمل على أي تحفظ او إستدراك.

او لا:

الغلاف الأول- ويتضمن :

أ- الوثائق والمستندات الإدارية والفنية:

1. كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعاً وممهوراً من العارض مع طوابع بقيمة 1.000.000 ل.ل. ويتضمن التعهد تأكيد العارض للتزامه بالسعر وبصلاحية العرض.
2. إذاعة تجارية يبين فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.
3. التفويض القانوني إذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدق لدى الكاتب بالعدل.
4. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع او من "يمثله قانونا" لا يتعدي تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.
5. عقد الشراكة مصدق لدى كاتب العدل في حال توجيهه.
6. شهادة تسجيل العارض لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة اذا كان خاصعاً لها، او شهادة عدم التسجيل اذا لم يكن خاصعاً، وفي هذه الحالة يتلزم العارض بسعره وان أصبح مسجلاً في الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة التنفيذ.
7. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الورادات.
8. براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي " شاملة او صالحة للاشتراك في الصفقات العمومية " صالحة بتاريخ جلسة فض العروض ، تفيد بان العارض سدد جميع اشتراكاته (يجب ان يكون العارض مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترفض كل افادة يذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة").
9. افادة صادرة عن البلدية التي يقع المركز الرئيسي للعارض ضمن نطاقها بحسب شهادة التسجيل في السجل التجاري ، تفيد انه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه.
10. افادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبين المؤسسين والأعضاء والمساهمين أو الشركاء المفوضين بالتوقيع ،المدير، رأس المال ،نشاط العارض والوقوعات الجارية.
11. إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة افلاس .
12. إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة تصفية قضائية
13. ضمان العرض المطلوب في دفتر الشروط الخاص بالصفقة وفقاً لاحكام المادتين 34 و 36 من قانون الشراء العام وكذلك المادتين 9-2 و 10 من دفتر الشروط هذا ومدته ثلاثة أشهر .
14. تصريح من العارض يبين فيه صاحب/ أصحاب الحق الاقتصادي وفقاً للنموذج م 18 الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك او يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي او معنوي)
15. نسخ عن بطاقات التعريف (هوية / جواز سفر) لصاحب (أصحاب) الحق الاقتصادي.
16. نسخ عن بطاقات التعريف (هوية / جواز سفر) لكل شخص يمثل العارض (من ينوب عن

العارض في علاقته مع سلطة التعاقد: وكيل قانوني، ممثل الشخص المعنوي او المفوض بالتوقيع عنه).

17. مستند تصريح النزاهة موقعاً وفقاً للأصول من قبل العارض (مرفق ربطاً).

18. براءة ذمة من نقابة المهندسين صالحة بتاريخ جلسة التزيم وذلك للمهندسين العارضين، او براءة ذمة من نقابة المهندسين صالحة بتاريخ جلسة التزيم للمهندس الوكيل المكلف من قبل العارض بإدارة المشروع.

19. إفادة من نقابة المقاولين لا يعود تاريخها لأكثر من ستة أشهر تثبت أن العارض هو عضو في النقابة.

20. على العارض إما أن يكون مهندساً "دنيا" لديه إفادة خبرة لا تقل عن عشر سنوات أو يعمل لدى العارض مهندساً "دنيا" لديه إفادة خبرة لا تقل عن عشر سنوات سيكون مديرًا للمشروع موضوع المناقضة.

21. يجب على العارض ابراز افادة ثبت تنفيذه لمشاريع مماثلة خلال السنوات العشر الماضية.

22. إيداع من صندوق مجلس الجنوب بثبت تسديد ثمن الملف.

23. نموذج أساسى عن توقيع المهندس وكيل العارض مصدق لدى كاتب العدل، لا يعود تاريخه لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التأزيم؛ وتقبل الصور طبق الأصل المصدق عليها من كاتب العدل إذا كان النموذج الأساسي موقعاً ضمن مدة الستة أشهر المذكورة آنفاً.

24. مستند تصريح معاينة موقع العمل موقعاً من قبل العارض نافياً للجهالة (مرفقاً ببطاًء).
بـ- في حال إشتراك عارض أجنبي، يتوجب على هذا العارض أن يراعي أحد الشروط التالية:

1- أن يكون من ضمن إئتلاف يضم شركة لبنانية على الأقل تتوفر فيها الشروط المطلوبة بموجب دفتر الشروط الخاص بالصفقة.

2- الحضور الشخصي للممثل القانوني عن الشركة للمشاركة في إجراءات الشراء.

3- أن يكون لها وكيل أو ممثل في لبنان مكلف توقيع العقد عنها.

إضافة إلى الشروط أعلاه ، يتوجب على العارض الاجنبي تقديم ما يلي:

1. شهادة تسجيل الشركة أو المؤسسة لدى المراجع المختصة في بلده.

2. إفادة من وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية تثبت إنطباق أحكام قانون مقاطعة العدو الإسرائيلي على العارض.

3. الإفادات المطلوبة بموجب الفقرة (أولاً - أ) أعلاه بحسب قوانين البلد الذي يوجد فيها العارض، على أن تكون هذه الإفادات مصدقة وفقاً للأصول من المراجع المختصة.

4. يحدد تاريخ صلاحية كل إفادة وفقاً لطبيعتها على أن لا يزيد عن ستة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض وذلك بالنسبة للإفادات التي تصدر دون تاريخ صلاحية لا يجوز أن يتضمن هذا الغلاف أي معلومات عن العرض المالي.

ثانياً:

الغلاف الثاني (بيان الأسعار):

يقدم العارض بياناً بالأسعار يتضمن السعر الإفرادي مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريض أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها. يشمل السعر الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها. وفي حال خضوع العارض للضريبة على القيمة المضافة عليه أن يشمل سعره الإجمالي للصفقة الضريبية على القيمة المضافة. في حال اختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

يتضمن الغلاف الثاني:

1. لائحة الأسعار والكشف التخميني ويدرك عليهما بوضوح قيمة الأسعار بالأرقام والأحرف التي قدمها العارض للإدارة.
2. تحليل أسعار.
3. دفتر الشروط.

ملاحظات:

- أ- يقدم العرض بصورة واضحة وجلية من دون أي شطب أو حك أو تطريض.
- ب- في حال وجود تباين بين سائر المستندات أو بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالتفصيـل المدون بالأحرف على لائحة الأسعار.
- ج- على العارض توقيع صك التعهد ودفتر الشروط ولائحة الأسعار والكشف التخميني صفحة صفة.
- د- لا يحق للعارض إسـترداد وثـيقة تـرـفـق بـعـرـضـه بـإـسـتـثـنـاءـ المـسـتـنـدـاتـ الـتـيـ تـقـرـرـ لـجـنـةـ التـلـزـيمـ إـعادـتـهـ إـلـيـهـ.
- هـ- لا يـحقـ لـلـعـارـضـ إـجـرـاءـ أـيـ تـعـدـيلـ عـلـىـ لـائـةـ الـأـسـعـارـ وـالـكـشـفـ التـخـمـينـيـ الـمـوـضـوـعـيـنـ مـنـ قـبـلـ الإـدـارـةـ.
- وـ- لا يـحقـ لـأـيـ عـارـضـ تـقـدـيمـ أـكـثـرـ مـنـ عـرـضـ وـاحـدـ لـكـلـ مـنـاقـصـةـ.
- زـ- إـذـاـ تـقـدـمـ مـتـعـهـدـ بـأـكـثـرـ مـنـ عـرـضـ تـرـفـقـ جـمـيعـ عـرـوـضـهـ.
- حـ- يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ جـمـيعـ الـأـسـعـارـ الـوـارـدـةـ فـيـ عـرـضـ بـالـعـمـلـةـ الـلـبـانـيـةـ.
- طـ- لا يـحقـ لـلـعـارـضـ إـضـافـةـ أـيـ تـنـزـيلـ اوـ زـيـادـةـ مـؤـوـيـةـ عـلـىـ سـعـرـهـ الإـجـمـالـيـ إـذـاـ كـانـ التـلـزـيمـ تـقـدـيمـ أـسـعـارـ .

المادة 6-2: لجنة التزيم

- تنولى لجنة التزيم حصراً دراسة وفتح وتقدير العروض، وبالتالي تحديد العرض الأنسب.
1. على رئيس اللجنة وعلى كل من أعضائها أن يتنحى عن مهامه في اللجنة المذكورة في حال وقوع بأي وضع من أوضاع تضارب المصالح أو توقع الوقوع فيه، وذلك فور معرفته بهذا التضارب.
2. يمكن للجنة التزيم الاستعانة بخبراء من خارج أو داخل الإدارة لمساعدة على التقديم الفني والمالي عند الإقتضاء، وذلك بقرار من المرجع الصالح لدى الجهة الشرارية. يخضع اختيار الخبراء من خارج الإدارة إلى أحكام قانون الشراء العام. يلتزم الخبراء السرية والحياد في عملهم ولا يحق لهم أن يقرروا باسم اللجنة أو أن يشاركوا في مداولاتها أو أن يفصحوا عنها علانية، ويمكن دعوتهم للاستماع والشرح من قبل الجهات المعنية. كما يتوجب على الخبراء تقديم تقرير خطى للجنة التزيم يضم إلزامياً إلى محضر التزيم.
3. في حال التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة، تؤخذ القرارات بأغلبية أعضائها ويُدون أي عضو مخالف أسباب مخالفته.

المادة 7-2: اسناد الالتزام مؤقتا

يسند الالتزام مؤقتاً إلى العارض المقبول من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى الإجمالي للصفقة.

المادة 8-2: طلبات الإستيضاح

أولاً:

1. يحق للعارض تقديم طلب إستيضاح خطى حول دفتر الشروط خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض، وعلى مجلس الجنوب الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض، ويرسل الإيضاح خطياً في الوقت عينه، من دون تحديد هوية مصدر الطلب، إلى جميع العارضين الذين زودهم مجلس الجنوب بملفات التزيم.
2. يمكن لمجلس الجنوب في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العروض ولأي سبب كان سواء بمبادرة منه أم نتيجة لطلب إستيضاح مقدم من أحد العارضين أن يعدل دفتر الشروط بإصدار إضافة إليه، ويرسل التعديل فوراً إلى جميع العارضين الذين زودهم مجلس الجنوب بدفتر الشروط، ويكون ذلك التعديل ملزماً لهؤلاء العارضين وينشر على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى موقع مجلس الجنوب إن وجد.
3. إذا أصبحت المعلومات المنشورة في دفتر الشروط مختلفة جوهرياً نتيجة لإيضاح أو تعديل صدر وفقاً لهذه المادة، فعلى مجلس الجنوب أن يؤمن نشر المعلومات المعدلة بالطريقة

نفسها التي نشرت بها المعلومات الأصلية وفي المكان نفسه، وأن يمدد الموعد النهائي لتقديم العروض على النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 20 من قانون الشراء العام.

4. إذا عقد مجلس الجنوب إجتماعاً للعارضين، فعليه أن يضع محضراً لذلك الإجتماع يتضمن ما يقدم فيه من طلبات إستيضاح حول ملفات التلزيم، وما يقدمه هو من ردود على تلك الطلبات من دون تحديد هوية مصادر الطلبات، ويلغى المحضر لجميع العارضين الذين زودهم مجلس الجنوب بذكرة الشروط، وذلك لتمكنهم من إعداد عروضهم على ضوء المعلومات المقدمة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بالمؤهلات والعروض

1. يمكن للجنة التلزيم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدته في التأكد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقديرها.

2. تصحح لجنة التلزيم أي أخطاء حسابية محضرها تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام ذكر الشروط وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعنى بشكل فوري.

3. لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم ، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها.

4. لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين مجلس الجنوب والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إنما طلب استيضاح من أي عارض بموجب هذه المادة.

5. تدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة التاسعة من قانون الشراء العام.

المادة 9-2: مدة صلاحية العرض

1. يحدد ذكر الشروط هذا مدة صلاحية العرض ستون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.

2. يمكن لمجلس الجنوب أن يطلب من العارضين ، قبل أنقضاء فترة صلاحية عروضهم، أن يمددوا تلك الفترة لمدة إضافية محددة. ويمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادرة ضمان عرضه.

3. على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم أن يمددوا فترة صلاحية ضمانات العروض، وأن يقدموا ضمانات عروض جديدة تغطي فترة تمديد صلاحية العروض. ويعتبر العارض الذي لم يمدد ضمان عرضه، أو الذي لم يقدم ضمان عرض جديد أنه قد رفض طلب تمديد فترة صلاحية عرضه.

4. يمكن للعارض أن يعدل عرضه أو ان يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما يتسلمه مجلس الجنوب قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.

5. تمدد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الإعترافات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام، وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات. وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك.

المادة 2-10: التأمينات

أ- ضمان العرض

- قيمة ضمان العرض لهذه الصفة هي /اربعمائة و عشرون مليون ليرة لبنانية فقط لا غير، تقدم إما نقداً لقاء إيصال مالي من صندوق مجلس الجنوب وإما بموجب كتاب ضمان مصري صادر عن أحد المصارف المقبولة ومحررة باسم مجلس الجنوب صالحة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ جلسة التلزيم تحت طائلة الرفض، ويعتمد النموذج المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1996/25.

- تحتفظ سلطة التعاقد بضمان العرض إذا رفض العارض التوقيع على العقد بعد إرساء الإلتزام عليه.

- يعاد ضمان العرض إلى الملتزم عند تقديم ضمان حسن التنفيذ وإلى العارضين الذين لم يرس عليهم التلزيم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد.

ب- ضمان حسن التنفيذ

بعد إبلاغ المتعهد خطياً تصديق الإلتزام، عليه أن يتقدم خلال مهلة أسبوع من تاريخ التبليغ بضمان حسن التنفيذ بنفس طريقة تقديم ضمان العرض، وقدره عشرة بالمائة من قيمة الإلتزام يضاف إليها عند الإقتضاء نسبة عشرة بالمائة من قيمة الملاحق للعقود الرضائية. إن هذا التأمين هو ضمان حسن تنفيذ الصفة، يعاد إلى المتعهد بعد إجراء إسلام الأشغال إسلاماً نهائياً. يعاد ضمان العرض فور تسليم ضمان حسن التنفيذ للإدارة.

في حال عدم تقديم ضمان حسن التنفيذ خلال المهلة المحددة أعلاه ينذر المتعهد خطياً بضرورة تقديمها خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه الإنذار، وإذا لم يتجاوب إعتبر ناكلاً وتصادر الإدارة ضمان العرض وتعمد إما إلى إعادة المناقضة وإما إلى تنفيذ الأشغال بالأمانة وإذا أسفرت المناقضة الجديدة أو التنفيذ بالأمانة عن وفر في الأكلاف يعود الوفر لحساب الإدارة وإذا أسفرت عن زيادة في الأكلاف تتحمل الإدارة المتعهد الناكل الزيادة.

المادة 2-11: طريقة دفع الضمانات

يكون ضمان العرض كما ضمان حسن التنفيذ إما نقداً يدفع إلى صندوق مجلس الجنوب، وأما بموجب كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين أنه قابل للدفع غب الطلب باسم الأشغال لصالح مجلس

الجنوب . وبعد أن يقدم المتعهد ضمان حسن التنفيذ، تسلمه الإداره ملفاً كاملاً عن مستندات التزيم بالإضافة لتسليمها موقع العمل بموجب محضر موقع من قبل مندوب الإداره والمتعهد .

المادة 12: تفويض و تصديق الإلتزام

يفوض الإلتزام على أساس أن السعر هو عنصر المفاضلة ولا يصبح الإلتزام نهائياً إلا بعد تصديقه من المراجع المختصة وإبلاغ التصديق إلى المتعهد .

تحدد مهلة تصديق الإلتزام بمدة ستون يوماً اعتباراً من تاريخ جلسة التزيم ويبقى المتعهد خلال هذه المدة مرتبطاً مع الإداره بالعرض المقدم ولا يحق له الرجوع عن التزامه، كما لا يحق له المطالبة بأي تعويض أو عطل أو ضرر من جراء عدم تصديق الإلتزام .

المادة 13: التنازل عن الصفة

1. يجب على الملزوم الأساسي أن يتولى بنفسه تنفيذ العقد ويبقى مسؤولاً تجاه سلطة التعاقد عن تنفيذ جميع بنوده وشروطه، ويمنع عليه تلزيم كامل موجباته التعاقدية لغيره .

2. في عقود الأشغال والخدمات ، يمكن أن يعهد الملزوم إلى متعاقد ثانوي تنفيذ جزء أو أجزاء من العقد ضمن النسبة المسموح بها والمنصوص عليها في دفتر الشروط الخاص والتي يجب ألا تتجاوز 50% من قيمة العقد، وعلى الملزوم أخذ الموافقة المسبقة على التعاقد الثانوي من مجلس الجنوب التي يجب عليه اتخاذ قراره بالموافقة أو الرفض المعدل خلال مهلة عشرة أيام وبعد عدم الإجابة عند انقضاء هذه المهلة قراراً ضمنياً بالقبول .

3. تطبق على المتعاقد الثانوي أحكام البند أولاً من المادة السابعة من قانون الشراء العام .

المادة 14 : الوضع القانوني للمتعهد

إذا طرأ أي تعديل من شأنه أن يفقد المتعهد الصفة التي خولته حق الإشتراك في تنفيذ هذه الصفة تفسخ الصفة على مسؤوليته، إلا إذا أعاد المتعهد وضعه القانوني في مهلة لا تتجاوز العشرة أيام التي تلي هذا التعديل .

الفصل الثالث **شروط خاصة**

المادة 3-1: تطبيق الأنظمة و القوانين

يتوجب على المتعهد أن يكون مطلاً وملماً بكل الأنظمة والقوانين العامة والمحليه المتعلقة بأي شكل من الأشكال بتنفيذ الإلتزام وأن يتقيى بها، وأن يسعى للحصول مباشرةً على التراخيص الالزمه من أجل إستخراج المواد أو إستعمال لوازم معينة وكل ذلك على همته وحسابه ومسؤوليته .

المادة 3-2: حوادث العمل والمسؤوليات

على المتعهد أن يؤمن على مسؤوليته وحسابه كل ما يلزم لسلامة وحسن سير تنفيذ الأشغال لاسيما الحراسة وجميع التدابير للدلالة على الأشغال . كما عليه أن يتقيى بأحكام التعميم رقم

27 تاريخ 20/5/1960 الصادر عن مقام مجلس الوزراء المتعلق بالتدابير والإجراءات الواجب إتخاذها لتلقي الأخطار والمسؤوليات على الطرق العامة الواقعة عليها الأشغال. ويعتبر المتعهد مسؤولاً تجاه الغير عن كل حادث يحصل للأشخاص والمنقولات ولوسائل النقل من جراء الحفريات التي يقوم بها والمنشآت التي ينفذها والتحويرات التي يدخلها على إتجاهات السير والأرتبة والمواد التي يضعها على الطريق.

كذلك يجب على المتعهد وضع علامات وإشارات السير الازمة لتنبيه السائقين والمشاة إلى وجود الأشغال ولتحذيرهم ليلاً ونهاراً من الحفر والعوائق الموجودة، على أن تكون هذه العلامات واضحة وتتبه السائقين والمشاة مسبقاً إلى وجود الخطر وترشدهم إلى كيفية تفاديه خاصة أثناء الليل وعندما تكون الرؤية غير واضحة.

وعلى المتعهد أيضاً تأمين الوقاية من الأخطار للعمال وغيرهم ومنع الأضرار عن الغير، وعليه أن يتحمل مسؤولية مباشرة عن الأضرار وفض الخلافات الناشئة عنها ودفع ما يترتب من تعويضات للغير من جرائها من دون أن يكون للإدارة أي دخل بها، كما عليه أيضاً أن يؤمن على سلامة العمال وموظفي الإدارة المتواجدين في الورشة لدى شركة تأمين معترف بها وتقديم مستندات التأمين للإدارة عند البدء بالتنفيذ؛ كما على المتعهد أيضاً أن يتخذ الإجراءات الازمة والسريعة تقادياً لكل ضرر يلحق بالغير من منتفعين وأصحاب أراضي ومباني صناعية مجاورة، وفي حال إصابة أي منهم أو ممتلكاتهم بأي ضرر أو تلف فعلى المتعهد التعويض عن المتضرر دون تحميم الإدارة أية أعباء بالخصوص.

المادة 3-3: سلامة المنشآت العامة

يحق للإدارة، في كل مرة تعتبر فيها أن قسماً أو أقساماً من الحفريات والمنشآت تشكل عائقاً للسير، أن تطلب من المتعهد أن يعود خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام إلى إزالة هذا العائق وإعادة الطريق إلى حاله السابق. وإذا لم يمثل المتعهد لأحكام هذا الطلب خلال هذه المدة فإنه يحق للإدارة أن تعمد فوراً وبدون سابق إنذار إلى ردم الحفر والمنشآت غير المنجزة وإعادة تعبيد وتزفيت الطريق وذلك على نفقة ومسؤولية المتعهد وأن تسدد النفقات المترتبة عن هذا العمل من أصل إستحقاقات المتعهد لدى الإدارة أو بواسطة سندات تحصيل، ولا يحق للمتعهد الإعتراض على هذا التدبير أو التحفظ بشأنه، وكذلك على المتعهد الإتصال المباشر بالمراجع الرسمية المسئولة عن تميديات الهاتف والكهرباء والمياه والصرف الصحي للإطلاع بصورة كاملة على أمكنة مرور هذه المساالك وذلك كي لا يعرض تلك التميديات للتعديل أو للتلف أو للخراب مما يحمله بالتالي المسئولية ودفع ما يتوجب لإصلاحها وتحمل كامل الخسائر الناتجة عنها.

المادة 3-4: فتح طرقات وتأمين السير

يتوجب على المتعهد فتح طرقات الازمة لتأمين إيصال المواد إلى موقع العمل وذلك على نفقته الخاصة. كما يتوجب عليه إدخال التعديلات الفنية على المجرى التي قد تعرض تنفيذ

أشغاله وكذلك عليه أن يتخذ على نفقته الخاصة التدابير الازمة كي لا يتوقف السير أثناء تنفيذ الأشغال.

المادة 3-5: تعويض أخذ أو إستيداع أتربة

إن جميع تعويضات أصحاب الأراضي وسائر ذوي الشأن من جراء أخذ أو إستيداع أتربة هي على عاتق المتعهد.

المادة 3-6: إزالة الأشغال غير المطابقة

على المتعهد إصلاح جميع الأشغال المنفذة والتي يتبيّن لمهندس الإداره عدم مطابقتها للمواصفات الفنية، سواء كان ذلك نتيجة سوء الصنع أو إستعمال مواد غير مطابقة أو نتيجة إهمال المتعهد، بطريقة يوافق عليها مهندس الإداره وضمن مهلة محددة، وفي حال تأخر المتعهد عن القيام بذلك تقوم الإداره على حسابه ومسؤوليته بتنفيذ الإصلاحات.

الفصل الرابع

سير العمل و المحاسبة

المادة 4-1: مدة إنجاز الأشغال

يتتعهد الملتزم بإنجاز كافة الأشغال خلال مدة ثلاثة اشهر /من تاريخ تبليغه أمر المباشر بالعمل وفق مخطط العمل المشار اليه في المادة 3-4 من دفتر الشروط هذا وتدخل ضمنها أيام الأحد والأعياد والعطل والتي لا يسمح خلالها للمتعهد بالعمل دون إذن الإداره الخطي وحضور مندوبيها ، ويحق للمتعهد أن يتقدم بطلب لتمديد مهلة الأشغال لدى الإداره في حال تسبّب الأحوال الجوية أو أي أسباب موجبة أخرى بإعاقة الأشغال، وتبقى الإداره وحدها صاحبة السلطة المطلقة والرأي الأخير بخصوص تمديد المهلة إذا وجدت المبررات الكافية لذلك.

وللإداره الحق بإيقاف أعمال صب الخرسانة خلال الظروف المناخية غير المؤاتية مثل الصقيع أو الحرارة المرتفعة.

المادة 4-2: تسليم موقع العمل وإعطاء أمر المباشرة

يسلم مهندس الإداره موقع العمل إلى المتعهد ويعطيه أمر المباشرة بالعمل ويسلمه نسخة واحدة عن خرائط الأشغال وجميع مستندات الإلتزام، وينظم محضراً بذلك يوقعه كل من مهندس الإداره والمتعهد.

المادة 4-3: مخطط العمل

على المتعهد خلال مهلة أسبوع من تاريخ تبليغه أمر المباشرة أن يقدم لمهندس الإداره مخطط عمل (جدول زمني) وفق شروط الإداره وذلك حسب ورودها في الكشف التخميني وضمن مهلة التنفيذ. ويمكن للإداره الطلب من المتعهد تحديد نسبة الأشغال المتوقع تنفيذها أسبوعياً أو شهرياً.

يعرض هذا المخطط على الإداره للموافقة، فإذا ما اقرّن بالموافقة يصبح بمثابة وثيقة تعاقدية ملزمة للمتعهد جملةً وتفصيلاً كإلتزامه بسائر مستندات الإلتزام. وإذا إنقضت مهلة

الأسبوع ولم يتقدم بمخطط العمل، تقوم الإدارة بوضع هذا المخطط وإبلاغه إلى المتعهد وعليه التقيد بمضمونه وعلى مسؤوليته، ويصبح هذا المخطط بمثابة وثيقة تعاقدية ملزمة للمتعهد جملةً وتفصيلاً كالتزامه بسائر المستندات.

المادة 4-4: غرامة التأخير والتدابير الضرورية

في حال إنقضاء مدة إنجاز الأشغال المنصوص عنها في المادة 4-1 دون أن يتمكن المتعهد من القيام بجميع التزاماته يتعرض لغرامة قدرها /ثمانية ملايين/ل.ل عن كل يوم تأخير وتطبق هذه الغرامة دونما حاجة لإبلاغ المتعهد، علماً أن كل تأخير في تنفيذ الأشغال يعرض المتعهد للأخطار المنصوص عنها في المادة 35/ من دفتر الأحكام والشروط العامة. في حال إنقضاء عشرة أيام على إنتهاء المدة المحددة لإنجاز الأشغال أو أي جزء منها، يحق للإدارة إما فسخ الإلتزام وإعادة تلزيم الأشغال المتبقية وإما تنفيذ الأشغال بالأمانة وذلك على حساب ومسؤولية المتعهد الناكل، ولا يحول ذلك دون تطبيق غرامة التأخير المنصوص عليها أعلاه، وتحجز جميع إستحقاقات المتعهد والتوفقات العشرينية والتأمين وتبقى هذه المبالغ محجوزة لغاية معرفة نتجة التلزيم الجديد أو نتجة تنفيذ الأشغال بالأمانة، مع تطبيق التدابير المنصوص عنها في المادة 35/ من دفتر الأحكام والشروط العامة.

فور صدور قرار فسخ الإلتزام أو وضع الأشغال بالأمانة على حساب ومسؤولية المتعهد يصدر التأمين النهائي ويجب أن يتضمن قرار الفسخ المذكور نصاً بإقصاء المتعهد الناكل عن الإلتزامات التي تجري في مجلس الجنوب لمدة:

- ثلاثة أشهر عند تطبيق هذه الإجراءات للمرة الأولى.

• سنة كاملة في حال تطبيقها على المتعهد للمرة الثانية خلال إثنى عشر شهراً تلي تاريخ صدور قرار الفسخ الأول.

المادة 5-4: مدة الضمان

إن مدة ضمان الأشغال هي سنتان لأشغال التزفيت والعشب الصناعي ومنع النش، وسنة لباقي الأشغال تسري ابتداءً من تاريخ الاستلام المؤقت لأشغال كلها أو لا يزيد منها جرى استلامه مؤقتاً على حدة.

المادة 6-4: إصلاح الأعطال و الضمان العشري

إن مدة ضمان الأشغال المحددة أعلاه هي عبارة عن فترة ضمان الأشغال المستلمة مؤقتاً والتي يبقى خلالها المتعهد مسؤولاً عن المحافظة عليها وإصلاح الأعطال والعيوب التي تظهر فيها ومسؤولياً عن كل عطل وضرر ناتج عنها وما يلحق بأملاك الغير حتى تاريخ الإستلام النهائي. وعليه أن يبادر إلى إجراء الإصلاحات فور إخطاره بذلك ضمن مهلة أقصاها عشرة أيام تبدأ من تاريخ تبلغه الإخطار، فإذا إنقضت هذه المهلة ولم يبادر إلى إجراء الإصلاحات الالزمة، يحق للإدارة أن تقوم بإجراء الإصلاحات على عاتق ومسؤولية المتعهد بالطرق التي تراها مناسبة دون أن يحق له الإعتراض، وتحسم أكلاف هذه العملية من توقيفات أو ضمانات المتعهد بواسطة التحصيل القانوني إذا فاقت الأكلاف قيمة هذه

التوقيعات أو الضمانات ويلاحق المتعهد بالمصاريف المبذولة في حال تمنعه عن التنفيذ بعد إخباره وقيام الإدارة بتنفيذ الإصلاحات نيابة عنه وفقاً لأحكام القوانين المرعية الإجراء. يسري على تنفيذ هذه الأشغال الضمان العشري المنصوص عليه في المادة 47/ من دفتر الأحكام والشروط العامة.

المادة 7- طرق القياس والمحاسبة

إن كميات الأشغال الواردة في الكشف التخميني هي تقريرية وتم محاسبة المتعهد وفقاً لكميات الأشغال المنفذة فعلاً.

لا يحق للمتعهد أن يتجاوز الكميات الملحوظة بدون علم وموافقة الإدارة الخطية فإذا تجاوزها بدون أمر إداري يحق للإدارة رفض التجاوز وبدون أن يكون للمتعهد حق المطالبة بأي تعويضولا يجوز إجراء أي تعديل في الخرائط بدون أمر خطي من الإدارة.

لا يجوز الشروع في عمل يحجب عملاً آخر تم تنفيذه ما لم يكن مندوب الإدارة قد تحقق بدون في دفتر الكيلو قياسات ومتطلبات الأشغال السابقة بحضور المتعهد أو مندوبيه.

يتم كيل الأشغال المنفذة تباعاً وعلى الأقل مرة كل شهر بحضور المتعهد أو وكيله تسجل الكيلو في دفتر القياسات ويوضع عليها من قبل الطرفين، فإذا لم يحضر المتعهد أو وكيله عملية الكيل في الوقت المعين بعد دعوته فإن المدون في دفتر القياسات يعتبر كما لو كان مقبولاً منه وينظر في دفتر القياسات وفي المكان العائد لهذا الكيل رقم وتاريخ دعوة المتعهد لحضور عملية الكيل وعدم حضوره أو حضور مندوبيه هذه العملية.

المادة 8- تنظيم الكشوفات المؤقتة والكشف النهائي

تنظم الكشوفات المؤقتة والكشف النهائي على أساس أسعار المتعهد والكميات المدونة في دفتر القياسات.

ينظم في كل شهر كشف مؤقت بالأشغال المنفذة فعلياً حسب تقدم الأشغال، ويكون هذا الكشف أساساً للمدفوعات المستحقة تأديتها للمتعهد مع حجز توقيفات عشرية من قيمة كل كشف كضمان.

وينظم الكشف النهائي خلال مدة شهر واحد من تاريخ تصديق محضر الإستلام المؤقت. تعداد التوقيفات العشرية بعد تصديق محضر الإستلام النهائي للأشغال.

المادة 9- العملة

إن جميع المعاملات المالية والمدفوعات تنظم بالعملة اللبنانية بـاستثناء الحالات التي تستدعي استخدام العملات الأجنبية.

المادة 10- تعديل الأشغال

يحق للإدارة إجراء التعديلات الفنية التي تراها مناسبة أثناء التنفيذ وعلى ضوء الواقع ولا يحق للمتعهد الإعتراض أو المطالبة من أي نوع كان في ما يتعلق بهذه التعديلات وتبقى الإدارية وحدها صاحبة الحق المطلق بإدخال التعديلات وتمديد المهلة الأساسية في حال

الضرورة ليتمكن المتعهد من تنفيذ التعديلات شرط مراعاة المادة الثلاثون والمادة الواحد والثلاثون والمادة الثانية والثلاثون من دفتر الأحكام والشروط العامة.

المادة 4-11: التغيير في الأسعار

إذا طرأ أثناء التنفيذ زيادة على الأسعار (بنسبة $m\%$) بحيث زادت القيمة الاجمالية الواقعية للمشروع عن عشرين بالمائة عن قيمة الأشغال الرا杰ة بتاريخ التلزيم بسبب زيادة الأسعار في الأسواق او بسبب انخفاض في قيمة عملة العقد او لأي سبب آخر، فيتقدم المتعهد بطلب التعويض عن الزيادة و تقوم الإداره بدراسة قيمة الزيادة على المشروع و في حال كانت هذه الزيادة أكثر من عشرين بالمائة ، فإنه يحق للمتعهد تعويضا عن فارق الأسعار ، وفق المعادلة التالية :

$$D = 0.75 Po(m - 0.2)$$

حيث أن :

Po : قيمة الأشغال الأساسية التي طرأت عليها الزيادة .

m : نسبة الزيادة التي طرأت على قيمة الأشغال .

D : التعويض عن الزيادة .

وفي حال إنخفاض أسعار قيمة تنفيذ الأشغال أكثر من عشرين بالمائة فإنه يحق للإداره إتخاذ قرار بإسترداد الوفر الحاصل من المتعهد .

الفصل الخامس

موجبات المتعهد

المادة 5-1: تدقيق الخرائط و المستندات

على المتعهد أن يدقق بنفسه المستندات والخرائط العائد للالتزام، وأن يقدم خطياً ملاحظاته إلى الإداره خلال مهلة أسبوع قبل بدء التنفيذ. وما يعول عليه في قراءة الخرائط هي القياسات المدونة متى وجدت وليس المقياس.

في حال وجود أخطاء وعيوب في المستندات، على المتعهد أن يتداركها ويطلع الإداره على تفاصيلها وإلا يبقى وحده مسؤولاً عن صحة تصاميم الأشغال المنفذة ومتانتها وجودتها ولا يحق له فيما بعد أن يتذرع بوجود مثل هذه الأخطاء للمطالبة بأي تعويض أو تغطية سواء تنفيذ الأشغال ونتائجها .

المادة 5-2: محل إقامة المتعهد

على المتعهدين الذين يشتغلون في المناقصة العمومية أن يحددوا في صك التعهد الوارد ضمن عرضهم محل إقامتهم بصورة واضحة .

ترسل جميع المراسلات والمستندات والأوامر العائد للالتزام إلى محل الإقامة الوارد في صك التعهد بالذات أو في أي مكان آخر .

وإذا لم يبين العارض في عرضه محل إقامته الحقيقي أو المختار تلصق جميع التبليغات على باب الإداره وتعتبر هذه التبليغات قانونية وملزمة للمتعهد .

في حال تمنع المتعهد عن إسلام التبليغ، أو في حال غيابه عن محل الإقامة المحدد من قبله، يلصق التبليغ على باب إقامته المحدد في التعهد وعلى لوحة الإعلانات في مجلس الجنوب. وتعتبر هذه التبليغات بمثابة التبليغ القانوني.

تنظم الإدارة في حال التبليغ بطريقة اللصق محضرًا يوقعه موظفان يحددان فيه تاريخ وساعة تعليق وثيقة التبليغ و يضم إلى الملف بمثابة وثيقة تبليغ.

المادة 3-5: وكيل و الجهاز المتعهد

يتوجب على المتعهد، فور تسليمه موقع العمل، أن يعين مهندساً وكيلًا دائمًا على الورشة لمراقبة تنفيذ الأشغال ولغاية إنجازها. ويجب أن يكون الوكيل مقبولاً من الإدارة، ويعتبر هذا الوكيل مخولاً حكماً لإجراء الكيول وتوقيعها وإسلام التعليمات والذكريات والخرائط والتبليغات والقرارات الخ. وذلك طيلة مدة تنفيذ الأشغال ولغاية تصفية حسابات المتعهد النهائي، وعليه أن يتواجد في الورشة خلال فترة العمل ويعتبر مسؤولاً عن نظافة الأماكن وجوار الورشة التي يتوجب على المتعهد تأمين نظافتها. ويحق للإدارة الطلب إلى المتعهد إبدال الوكيل إذا ثبت لها أنه غير كفؤ ولا يقوم بالتنفيذ وفقاً لمتطلبات دفتر الشروط الخاص على أن تؤخذ موافقة الإدارة المسبقة على الوكيل البديل. ويجب على المتعهد بالرغم من وجود الوكيل التوقيع شخصياً على التقارير الأسبوعية وزيارة الورشة برفقة مهندس الإدارة مرة على الأقل في الأسبوع تحت طائلة إتخاذ التدابير الضرورية المنصوص عنها في المادة 35/ من دفتر الأحكام والشروط العامة.

يجب على المتعهد أن يقدم قائمة تسلسلية بالأشخاص المقيمين في الورشة والمؤهلين لتمثيله في حال غياب الوكيل بحيث أن كل تبليغ عائد للالتزام يستلمه أحدهم حسب ترتيبه في القائمة يعتبر تبليغاً صحيحاً و قانونياً.

المادة 4-5: اليد العاملة

يتوجب على المتعهد إعطاء الأولوية لاستخدام اليد العاملة اللبنانية من مهنيين وعمال وفقاً لقوانين العمل المرعية الإجراء.

المادة 5-5: تعدد الورش

تحتفظ الإدارة بحق تنفيذ، بواسطة متعهدين آخرين، أشغال أخرى في موقع العمل ذاته غير ملحوظة ضمن الالتزام دون أن يحق للمتعهد الإعتراض أو طلب أي تعويض من الإدارة من جراء تواجد ورشة غير ورشه في موقع العمل، وعليه في هذه الحال تقديم برنامج عمل تتناسب فيه جميع الأعمال ولا يعرقل أبداً باقي الأشغال على أن يقترن هذا البرنامج بموافقة الإدارة المسبقة للعمل بموجبه.

المادة 5-6: تركيز الأشغال

يجري تركيز الأشغال بواسطة المتعهد وعلى نفقته ومسؤوليته أمام مهندس الإدارة أو مندوبيها وفقاً للخرائط المسلمة إليه، وعليه أن يأخذ موافقة مهندس الإدارة على هذا

التركيز عند إنجازه وقبل المباشرة بالعمل. ويبقى المتعهد وحده مسؤولاً عن التركيز وأخطائه تجاه الإدارة وبالنسبة للغير.

المادة 5-7: موجبات المتعهد

على المتعهد أو من ينوب عنه أن يقع على جميع التقارير اليومية والأسبوعية المتعلقة بسير العمل في الالتزام، والتي تبين:

1. التجهيزات.
2. القوى العاملة بالتقسيط.
3. الأعمال المنجزة سابقاً.
4. سرد جميع الواقع الحاصلة في الالتزام حسب تقرير مهندس الإدارة أو من ينتمي مع حق بيان ملاحظاته عليها.

لا يتوجب على الإدارة أن تقدم إلى المتعهد أي شيء أو مساعدة غير ما هو ملحوظ في دفتر الشروط الخاص ولائحة الأسعار، وتبقى سائر الموجبات على عاتقه مهما كان نوعها وأهميتها.

المادة 5-8: تنظيف موقع العمل بعد إتمام الأشغال

فور إتمام الأشغال، وقبل تقديم طلب الإسلام المؤقت، يقوم المتعهد بتنظيف موقع العمل ومحطيه من الأنقاض والمعدات وجميع المواد الأخرى بحيث تكون هذه المواقع بحالة نظيفة ومرضية، ولا يحاسب المتعهد عن هذه العملية بإعتبار أن أكلافها تقع ضمن نفقات الالتزام.

المادة 5-9: واجبات مهندس المتعهد

تتلخص مهام مهندس المتعهد بالتالي:

- الإشتراك فعلياً في تنفيذ الأشغال بصورة دائمة إلى حين إنجازها وإسلامها.
- تنظيم مخطط العمل وتوقيعه.
- مرافقة مندوب الإداره لدى تسليم موقع العمل وتوقيع المحضر بهذا الخصوص.
- القيام بزيارة الورشة مرة في الأسبوع على الأقل وإثبات ذلك بتوقيع دفتر الأشغال اليومي للورشة.
- تقديم تقرير شهري بسير الأشغال بالمقارنة مع مخطط العمل العائد لها وملاحظاته بخصوص الأعمال المنجزة والتجهيزات والقوى العاملة الخ...
- حضور عمليات أخذ الكيول وتوقيع دفتر القياسات والكشفات.
- حضور عمليات الإسلام المؤقت والنهائي للمواد والمعدات والأشغال.
- مرافقة مندوب الإداره في زيارة الورشة كلما طلب مندوب الإداره منه ذلك لغاية مرتين في الأسبوع.

المادة 5-10: دفع الطوابع والرسوم

على المتعهد دفع الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً للقوانين المرعية للإجراءات.

المادة 5-11: المواد المصنعة محلياً

إعطاء الأولوية للمواد والسلع المصنعة محلياً شرط أن تستوفي الشروط والمواصفات المطلوبة.

المادة 5-12: لوحة المشروع

على المتعهد وضع لوحة تتضمن إسم المشروع وإسم المتعهد وإسم مجلس الجنوب بناءً للنموذج المعتمد لدى المجلس وذلك فور إعطاء أمر المباشرة بالعمل.

الفصل السادس

أحكام مختلفة

المادة 6-1: نفقات نقل وإنقال موظفي الإدارة

ان نفقات نقل وإنقال موظفي الإدارة لتسليم المتعهد موقع العمل ومخطط الأشغال وإجراء الإختبارات التربوية والتجارب والإستلامات المؤقتة والنهائية للأشغال هي على عاتق الإدارة.

المادة 6-2: واجبات المهندس المشرف على الأشغال من قبل الإدارة

1. إن المهندس الإداري هو المرجع المباشر والمسؤول عن مراقبة تنفيذ الأشغال طبقاً لأحكام دفتر الشروط هذا والخراطط التنفيذية، وله الحق في قبول أو رفض المواد والآليات أو طريقة التنفيذ والأشغال المنفذة، وعلى المتعهد الرجوع إليه في طريقة تقسيم المواصفات، وتكون قراراته نافذة.

2. يحق لمهندس الإدارة أن يرفض كل عمل لا يكون مطابقاً للمواصفات والمناسبات والقياسات المحددة في الخراطط ولا يدفع بدلأ عنه، ويتوارد على المتعهد إزالته وإستبداله بعمل مطابق على حسابه ومسؤوليته حالما يطلب إليه ذلك وإلا قامت الإدارة بإجرائه على نفقة المتعهد ومسؤوليته.

3. على مهندس الإدارة زيارة ورشة الأشغال ومصادر توريد المواد والآليات وكل ما يكون له علاقة بالعمل في أي وقت يشاء، وعلى المتعهد تسهيل هذه المهمة وتقديم كل مساعدة لتأدية واجباته على أكمل وجه.

4. على مهندس الإدارة تنظيم الكشوفات الشهرية للأعمال المنجزة وإعداد جداول المقارنة والتقييم عليها وإحالتها للمصلحة الفنية مع التأكيد على أن مراقبة تنفيذ الأشغال من قبل مهندس الإدارة لا تتفصل مسؤولية المتعهد في تأدية إلتزاماته كاملة بأمانة ودقة وإنقان.

المادة 6-3: الإستلام المؤقت

يجري إستلام الأشغال إستلاماً مؤقتاً بناءً على طلب خطبي من المتعهد خلال مهلة ثلاثة يوماً من تاريخ إنتهاء الأشغال الفعلي الكامل المعترف به خطبياً من قبل مهندس الإدارة وبناءً على الكيلو النهائية للأشغال المنفذة والواردة في دفتر القياسات الموقع من قبل مهندس الإدارة والمتعهد. يمكن إجراء الإستلام المؤقت لكل ملف جزئي أو مجموعة ملفات جزئية بشكل منفرد وكذلك بالنسبة للإلتزامات العادية.

المادة 6-4: الإستلام النهائي

يجري الإستلام النهائي بناءً على الطلب الخطي المقدم من المتعهد الذي يجب أن يحصل خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ إنتهاء مدة الضمان، يمكن إجراء الإستلام النهائي لكل ملف جزئي أو مجموعة ملفات جزئية بشكل منفرد بعد إنتهاء مدة الضمان لكل منها، وكذلك بالنسبة للالتزامات العادلة.

المادة 6-5: تكاليف عملية الإستلام

على المتعهد أن يؤمن على نفقته الخاصة تقديم ونقل الأجهزة والمعدات والعمال اللازدين للقيام بالأشغال والتجارب وعمليات الفحص التي تطلبها لجنة الإستلام. وفي حال تمنع المتعهد عن التنفيذ يحق للإدارة إجراءها على نفقته، وتقطع المبالغ المدفوعة لهذه الغاية من إستحقاقات المتعهد وضمان حسن التنفيذ والتوفيقات العشرية. وعلى المتعهد عندما يطلب إستلام أشغاله مؤقتاً أن يرفق بهذا الطلب نسخة عن الخرائط العائدة لموقع العمل للأشغال كما نفذت، وأقراصاً مدمجة عنها.

المادة 6-6: الزيادة على الأسعار

تطبق زيادة الأسعار نتيجة تقلبات الأسعار وفق القرارات التي تصدر عن مجلس الإدارة.

المادة 6-7: تحفظات المتعهد

على المتعهد أن يقدم جميع تحفظاته وإعترافاته التي يترتب عنها دفع أي مبلغ مرفقة ببرير المبالغ المضبوطة أو المفصلة أو المعللة التي يطالب بها ضمن مهلة أسبوع من تاريخ حصول الحدث الموجب للتحفظ أو الإعتراف، وذلك تحت طائلة رد طلبه وفقدان حقه.

على المتعهد أن يرفق مع تحفظه بشأن التأخير أو تمديد المهلة الأسباب الموجبة بالتفصيل مع إثبات الواقع التي أدت إلى ذلك وبيان مدة التمديد المطلوبة تحت طائلة فقدان حقه بها.

المادة 6-8: حل الخلافات

في حال حصول أي خلاف لا يجوز للمتعهد توقيف الأشغال الجارية أو اللاحقة لأي سبب كان تحت طائلة تطبيق التدابير الاجرية المنصوص عنها في المادة 35/من دفتر الأحكام والشروط العامة، مع إحتفاظ الإدارة بحق فرض غرامة التأخير عند الإقتضاء. ويعرض الخلاف على الإدارة، وفي حال عدم قبول المتعهد رأي الإدارة بشأن هذا الخلاف يحق له اللجوء إلى المحاكم المختصة وعلى أن لا يخول ذلك المتعهد توقيف الأشغال أو عرقلتها.

المادة 6-9: إعادة التأمينات

1. يعاد ضمان العرض إلى العارضين الذين لم ترس عليهم المناقصة فور إعلان نتيجة التلزيم من قبل لجنة فض العروض.
2. يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى المتعهد بعد الإستلام النهائي وبعد أن يكون قد قام بجميع إلتزاماته وعلى الأخص:
 - أ- تسديد المبلغ المتوجب في حال وقوعه تحت عجز بعد تنظيم الكشف النهائي.

ب- إبراء ذمته من طلبات تعويض للغير في حال حصول تعويضات أو أضرار للغير أثناء التنفيذ.

ج- إبراء ذمته من رصيد سلفة.

المادة 6-10: التقيد بلائحة الأسعار

إن الأسعار الإفرادية المدونة والمفقرة في لائحة الأسعار هي التي يعول عليها، وفي حال وجود تناقض بين مستندات الإلتزام فإن نص لائحة الأسعار يعتبر وحده صحيحاً ويقتضي الرجوع إليه للوقوف على تفاصيل ومواصفات الأشغال المطلوبة، مع العلم أنه يعول على النسخة الأساسية لكافة مستندات الإلتزام دون بقية النسخ.

المادة 6-11: الأسعار

إن السعر الإجمالي المحدد من قبل المتعهد في لائحة الأسعار والكشف التخميني المرفقين بدفع الشروط الخاص، يتضمن النفقات الخاصة وال العامة والضريبة على القيمة المضافة ، وربح المتعهد.

المادة 6-12: رفع السرية المصرفية

يعتبر العارض بمجرد تقديم عرضه، موافقاً حكماً على رفع السرية المصرفية لمصلحة الإداره عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ عائد لهذا المشروع سندأ لقرار مجلس الوزراء رقم 17 تاريخ 2020/5/12.

المادة 6-13: الزاهه

تطبق أحكام "المادة 110" من قانون الشراء العام.

دقيقه

نظمه

رئيس دائرة الدروس بالتكليف

م.هاني اسماعيل

م. عماد وهبي

.....

.....

صدق

رفعه

رئيس مجلس الإداره

رئيس المصلحة الفنية بالتكليف

م. هاشم حيدر

م. رضوان إبراهيم

.....

.....

